يشكّل خطوة هامّة على هذا الطريق» (**المصدر نفسه**).

وفي ختام اجتماعات اليوم الأول، قال وزير الخارجية السوري «ان التنسيق كان كاملاً بين جميع الاطراف المشاركة في هذا الاجتماع، وقد توصّلنا الى موقف موحّد، سيتمّ تبنّيه خلال المرحلة المقبلة من عملية السلام» (**الثورة**، ١٩٩٢/٧/٢٥).

وفي ختام يومين من الاجتماعات، أُصدر بيان ختامي تضمّن عرضاً للظروف المستجدة، وهي تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة وجولة بيكر الى منطقة الشرق الاوسط؛ وحدّد الأسس التي تستند عليها عملية السلام بسبعة، هي: «١ ـ الالتزام بهدف السلام الشامل في المنطقة...؛ ٢ ـ احترام وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني...؛ ٣ ـ عدم شرعية وبطلان جميع أشكال الاستيطان الاسرائيلي في أي جزء من الارض العربية المحتلة...؛ ٤ ـ شمولية الحل على جميع الجبهات وفي جميع المسارات... ورفض أي محاولة للتجزئة والاستفراد؛ ٥ ـ وضع حدّ لممارسات اسرائيل القمعية في الاراضي المحتلة...؛ ٦ ـ حق جميع الاطراف المتساوي والمتبادل في الأمن...؛ ٧ ـ أهمية متابعة راعيي المؤتمر لعملية السلام بنشاط وفاعلية أكثر...» (من نص البيان الختامي، **الثورة**، ١٩٩٢/٧/٢٦، ص ١١)؛ كما أكد المشاركون في اجتماع دمشق على «أهمية مشاركة الأمم المتحدة الكاملة في عملية السلام... [و] أهمية المشاركة الفعّالة للمجموعة الاوروبية... [و] ان الجانب العربي أثبت استعداده، بوضوح، للوصول الى اتفاقات سلام شامل قائم على العدل، اذا قامت الحكومة الاسرائيلية باعلان التزامها الصريح والواضح بالأسس والعناصر الثابتة لعملية السلام، ولا سيما استعدادها الانسحاب من [على] جميع الاراضي العربية المحتلة» (**المصدر نفسه**).

وأكد البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية دول الطوق العربية «أهمية استمرار وتكثيف التنسيق والتشاور بين الاطراف العربية، وخاصة في الظروف الراهنة، بما يكفل حماية الحق العربي، والحفاظ على المصلحة القومية للأمة العربية» (**المصدر نفسه**)؛ وأبدى المشاركون استعدادهم لاستئناف المفاوضات مع اسرائيل في أقرب وقت ممكن.

وقد قوّم المشاركون في اجتماعات دمشق نتائجها ايجابياً، حيث قال وزير الخارجية الأردني ان المجتمعين «أكدوا الثوابت القومية العربية القائمة على أساس التمسّك بانسحاب اسرائيل من [على] الاراضي العربية المحتلة، ومبادلة الارض [في] مقابل السلام، والاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في اطار حل سلمي عادل وشامل» (**الثورة**، ١٩٩٢/٧/٢٦)، ولمواجهة المحاولات الاسرائيلية لتجزئة الحل، قال «توصّلنا الى موقف عربي موحّد يرتكز الى ضرورة شمولية الحل... أي ضرورة تنفيذ الحل الشامل على الجبهات كافة بتوقيت واحد وباهتمام واحد» (**تشرين**، ١٩٩٢/٧/٢٦)؛ وأوضح وزير الخارجية اللبناني، ان اجتماع دمشق «عبّر، مرة أخرى، عن التضامن العربي، وعن درجة التنسيق التي ميّزت هذه اللقاءات» (**السلام**، ١٩٩٢/٧/٢٨).

التفاؤل الحذر الذي عمّ الاوساط العربية الرسمية بعد نجاح حزب العمل في الانتخابات الاسرائيلية وزيارة بيكر الى منطقة الشرق الاوسط، مال نحو التشاؤم بعد زيارة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، الى واشنطن، وحصوله من الادارة الاميركية على وعد بمنح ضمانات قروض بقيمة عشرة مليارات دولار، وتأكيد الادارة الاميركية على تعزيز التفوّق العسكري لاسرائيل؛ فقد أعربت الاطراف العربية المشاركة في مفاوضات السلام «عن غضبها واستيائها من قرار الولايات المتحدة الاميركية منح ضمانات قروض بقيمة عشرة مليارات دولار لاسرائيل، [من] دون ان تلتزم هذه الاخيرة بالوقف الكلّي للاستيطان في الاراضي العربية المحتلة، وأجمعت على ان هذا يمثّل ضربة قاتلة للسلام في الشرق الاوسط، ويزيد من الشكوك حول دور الولايات المتحدة [الاميركية] في المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية» (**السلام**، ١٩٩٢/٨/١٣)؛ فقد قال ناطق رسمي فلسطيني في بيان نشرته وكالة «وفا» الفلسطينية «ان منظمة التحرير الفلسطينية، التي تلقّت قيادتها، ببالغ القلق، نبأ الاتفاق الذي تمّ [في ١٩٩٢/٨/١١] بين الرئيس بوش ورئيس